بسم الله الرحمن الرحيم

١٣/ نيسان/ ٢٠٠٩

المصادق علية من قبل مجلس االنواب

الموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٩
وزارة الماليـــــة
دائرة الموازنـــة

الفهرست:

العنوان	رقم الصفحة
الفهرست	(١ – ٤)
١. الفصل الاول: اعداد الموازنة العامة لسنة / ٢٠٠٩	(٥)
١. ١ المقدمـــــة	(٦)
٢,١ التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق	(٧)
٣,١ الاهداف التي تطمح الموازنة العامة الى تحقيقها	(٧)
٤,١ منطلقات اعداد الموازنة العامة لسنة / ٢٠٠٩	(٨-١٢)
٥,١ سياسة الموارد المقترحة للموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٩	(١٣)
٦,١ سياسة الانفاق المقترحة للموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٩	(١٤-١٦)
٧,١ الاصلاحات الاقتصادية	(١٧)
٨,١ الاسس والمبادئ العامة لأعداد تقديرات الموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٩	(١٨-١٩)
٢. الفصل الثاني: الايرادات والنفقات والعجز (الفجوة) في الموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٩	(٢٠)
١,٢ الايرادات	(٢١)
١,١,٢ مقدمة	(٢١)
٢,١,٢ الايرادات النفطية	(٢١)
٣,١,٢ رسوم اعادة الاعمار	(٢٢)
٤,١,٢ المنقول من الهيئات والشركات العامة (المملوكة للدولة)	(٢٢)
٥,١,٢ اجور الخدمات العامة	(٢٣)
٦,١,٢ الضرائب والرسوم الاخرى	(٢٤)
٢,٢ النفقات	(٢٥)
١,٢,٢ مقدمة	(٢٥)
٢,٢,٢ ملخص النفقات التشغيلية حسب المدخلات	(٢٦-٢٧)

فهرست الجداول

العنوان **رقم الصفحة**

٣,٢,٢تخصيصات النشاط العام للدولة لسنة/٢٠٠٩مقارنة بتخصيصات سنة /٢٠٠٨ المصدقة والمنقحة .....(٢٨-٣٢)
٢-٢-٤ جدول يوضح النشاط العام للدولة لسنة /٢٠٠٩ حسب الاغراض ولانشطة الرئيسية..... (٣٣ -٣٦)
٣,٢ العجز (الفجوة) في الموازنة العامة للعراق..... (٣٧)
٣. الفصل الثالث: الدرجات الوظيفية للعاملين..... (٣٨)
٣.١ الدرجات الوظيفية المستحدثة في ملاك الوزارات والدوائر الممولة مركزياً..... (٣٩)
جدول رقم (١) يوضح عدد القوى العاملة للوزارات والوائر الممولة مركزيا لسنة /٢٠٠٩ .....(٤٠ -٤١)
جدول تقديرات الايرادات حسب مصادرها .....(٤٢)
جدول رقم (٢) تقديرات الايرادات حسب مصادرها..... (٤٣)
4. الفصل الرابع: جداول تقديرات الموازنة العامة لسنة / ٢٠٠٩..... (٤4)
جدول رقم (٣) تقديرات النفقات المتفق عليها للموازنة العامة للعراق لسنة/٢٠٠٩..... (٤٥-٤٦)
جدول رقم (٤) تقديرات النفقات المقترحة للموازنة العامة لسنة / ٢٠٠٩.....(٤٧-٤٨)
جدول رقم (٥) تقديرات النفقات المنقحة للموازنة العامة للعراق لسنة/٢٠٠٨..... (٤٩-٥٠)
جدول رقم (٦) تقديرات النفقات المصدقة للموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٨ ..... (٥١-٥٢)
جدول رقم (٧) النفقات الفعلية الاولية لعام / ٢٠٠٧ ..... (٥٣-٥٤)
جداول رقم (8) يوضح ملخص النفقات حسب الوزارات لسنة / ٢٠٠٩ ... . (٥٥)
١,٥ مجلس النواب(اجمالي) ..... (٥٦)
١,١,٥مجلس النواب .....(٥٧)
٢,١,٥ الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة ..... (٥٨)
٣,١,٥ هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية ..... (٥٩)
٤,١,٥ مكتب المفتش العام لهيئة حل نزاعات الملكية العقارية ..... (٦٠)
٥,١,٥ ديوان الرقابة المالية..... .(٦١)
٦,١,٥ هيئة النزاهة العامة ..... (٦٢)
٢,٥ رئاسة الجمهورية ..... (٦٣)
٣,٥ مجلس الوزراء (اجمالي)..... (٦٤)
١,٣,٥ امانة مجلس الوزراء..... ..... (٦٥)
٢,٣,٥ رئاسة مجلس الوزراء..... (٦٦)
٣,٣,٥ مجلس الامن الوطني..... (٦٧)

فهرست الجداول

العنوان **رقم الصفحة**

٤,٣,٥ الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة ..... (٦٨)
٥,٣,٥ ديوان الوقف الشيعي ..... (٦٩)
٦,٣,٥ مكتب المفتش العام لديوان الوقف الشيعي ..... (٧٠)
٧,٣,٥ ديوان الوقف السني .... (٧١)
٨,٣,٥ مكتب المفتش العام لديوان الوقف السني ..... (٧٢)
٩,٣,٥ ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى ..... (٧٣)
١٠,٣,٥ مكتب المفتش العام لديوان المسيحين والطوائف الاخرى ..... (٧٤)
١١,٣,٥ مكتب القائد العام للقوات المسلحة ..... (٧٥)
١٢,٣,٥ جهاز المخابرات الوطني..... ..... (٧٦)
١٣,٣,٥ مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات ..... (٧٧)
١٤,٣,٥ الهيئة الوطنية للأستثمار ..... (٧٨)
١٥,٣,٥ كلية الامام الاعظم ..... (٧٩)
٤,٥ وزارة الخارجية ..... (٨٠)
٥,٥ وزارة المالية (اجمالي)..... (٨١)
١,٥,٥ دوائر وزارة المالية..... (٨٢-٨٦)
٢,٥,٥ النشاط العام للدولة ..... (٨٧)
٦,٥ وزارة الداخلية..... (٨٨)
٧,٥ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية..... (٨٩)
٨,٥ وزارة الصحة..... (٩٠)
٩,٥ وزارة الدفاع..... .(٩١)
١٠,٥ وزارة العدل..... (٩٢)
١١,٥ وزارة التربية..... (٩٣)
١٢,٥ وزارة الشباب والرياضة..... (٩٤)
١٣,٥ وزارة التجارة..... (٩٥)
١٤,٥ وزارة الثقافة ..... (٩٦)
١٥,٥ وزارة النقل..... (٩٧)
١٦,٥ وزارة البلديات والاشغال العامة..... (٩٨)

فهرست الجداول

العنوان	رقم الصفحة
١٧,٥ وزارة الاعمار والاسكان	(٩٩)
١٨,٥ وزارة الزراعة	(١٠٠)
١٩,٥ وزارة الموارد المائية	(١٠١)
٢٠,٥ وزارة النفط	(١٠٢)
٢١,٥ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي	(١٠٣)
٢٢,٥ وزارة الصناعة والمعادن	(١٠٤)
٢٣,٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	(١٠٥)
٢٤,٥ وزارة الكهرباء	(١٠٦)
٢٥,٥ وزارة العلوم والتكنولوجيا	(١٠٧)
٢٦,٥ وزارة الاتصالات	(١٠٨)
٢٧,٥ وزارة البيئة	(١٠٩)
٢٨,٥ وزارة المهجرين والمهاجرين	(١١٠)
٢٩,٥ وزارة حقوق الانسان	(١١١)
٣٠,٥ اقليم كردستان العراق	(١١٢)
٣١,٥ مجلس القضاء الاعلى	(١١٣)
جدول رقم (٩) الدوائر غير المرتبطة بوزارة	(١١٤)
١,٦ الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)	(١١٥)
١,١,٦ المجالس المحلية في المحافظات	(١١٦-١٢٠)
٢,١,٦ الادارات العامة والمحلية في المحافظات	(١٢١-١٢٥)
٣,١,٦ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	(١٢٦)
٤,١,٦ المحكمة الجنائية العراقية	(١٢٧)

الفصل الاول
اعداد الموازنة العامة
لسنة / ٢٠٠٩

اعـداد الموازنـــــة العامــة لسنــة /٢٠٠٩

١-١ المقدمـــــة

أن المفهوم العلمي الحديث للموازنة الحكومية يتعدى كونها بيانات مالية وحسابات او مجرد أرقام صامتة وانها لاتقتصر على تقدير ايرادات الموازنة العامة ونفقاتها، واجازة الجباية والانفاق عن سنة مقبلة تتعادل نفقاتها وايراداتها بصورة دقيقة بل اصبحت الموازنة في عالم اليوم أوسع واعمق بكثير، كونها تعكس مضمون السياسات المالية المعتمدة وهي مرآة الحكم بذاته في فلسفته المالية وتوجهاتها الاقتصادية وقواعده الضريبية وخياراته الاجتماعية والتربوية والصحية، الى جانب ذلك فأنها تمثل الاداة التي تسهم الدولة من خلالها في التحول نحو مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع والاقتصاد من خلال الاستثمارات والبرامج المعتمدة وهي في ذلك تسهم في تحريك الدورة الاقتصادية ودفع وتعزيز النشاط الاقتصادي العام وتحفيز القطاع الخاص على الانتاج والمبادرة والاضطلاع بدور متنامي الاهمية.

لقد ترتب على التغيرات السياسية في العراق تغيرات في النهج الاقتصادي بشكل عام وفي طرق اعداد وتنفيذ الموازنة العامة بشكل خاص ولعل من أهم مايمكن ان يؤشر على الموازنات في العراق خلال السنوات السابقة ان نجمله بالآتــي":-

١. انها كانت تعد وفقاً لمتطلبات الحاجات الآنية والطارئة دون رؤية ستراتيجية تخطيطية .
٢. انها ورثت ضغوط انفاقية كان من الصعب تجاوزها نتيجة تعلقها بحياة الغالبية من المواطنين، وكمثال على ذلك ماترتب عن اتفاقية النفط مقابل الغذاء وتوفير الدعم لمفردات البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام / سلة الغذاء) .
٣. الاختلال البنيوي في تركيبة الايرادات من خلال هيمنة ايرادات النفط الخام المصدر وأنحسار الموارد المالية الاخرى وهذه الحقيقة هي انعكاس لواقع الاقتصاد العراقي .
٤. ان الدعم الحكومي في مختلف المجالات ادى الى احداث خلل بنيوي في الانفاق العام وزيادة الهدر في الموارد المالية المتاحة

٢-١ التحديـــات الاقتصاديـــــة التي تواجـــه العـــراق

١- الالتزامات الدولية (المتمثلة باتفاقيات صندوق النقد الدولي والعهد الدولي)

٢- المباديء الجديدة للسياسة الاقتصادية التي تتجسد بابتعاد الحكومة عن سياسة التخطيط المركزي وتعميق الممارسات اللامركزية (دعم مجالس المحافظات في ادارة شؤون محافظاتهم/ الاقاليم)

٣ - انسحاب الحكومة التدريجي من الادارة المباشرة للمؤسسات الاقتصادية، والعمل على توفير البيئة والبنى التحتية الضرورية(كالطرق والموانيء والخدمات الستراتيجية)

٤ - توفير الشروط الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص (من خلال تبسيط التشريعات والاجراءات الحكومية وتفعيل قانون الاستثمار ومحاربة الفساد وتقديم القروض الميسرة)

٥- ترشيد سياسة الدعم الحكومي وتحويل الدعم الشمولي الى دعم موجه

٦ - بناء القدرات التنفيذية للوزارات والمؤسسات الحكومية العامة للدولة وبما يؤمن الوصول إلى موازنة ذات مرونة عالية من اجل تحقيق الأهداف المرسومة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين

الاهداف التي تطمح الموازنة العامة الى تحقيقها تتمثل بالآتي

- تحقيق الامن والاستقراروفرض القانون
- اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين
- زيادة الاستثمار في راس المال البشري من خلال الاهتمام بوزارات التربية والتعليم والصحة بهدف تحقيق تنمية الموارد البشرية .
- التركيز على أعمار البنية التحتية التي توفر وتهيء مستلزمات البناء الاقتصادي وتوفير الخدمات الاساسية.
- الاسهام في معالجة البطالة من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية

١ ـ ٤ منطلقات اعداد الموازنة العامـــة لسنـة /٢٠٠٩

١-٤-١ الايـــــرادات

اولا" ـ الايرادات النفطية

تشير المؤشرات الى تحسن انتاج تصدير النفط الخام خلال الـ(٨) اشهر من السنة الحالية حيث ارتفع انتاج النفط الخام خلال تلك الفترة الى معدل (٢,٤)مليون برميل يومياً والتصدير بمعدل (١,٨٥٠) مليون برميل يومياً الا ان اسعار بيع النفط الخام قد اخذت في الاونة الاخيره بالأنخفاض بعد ان سجلت ارقاماً قياسية لذلك وفي ضوء تلك المؤشرات وما متوقح خلال الفترة القادمة تم اعتماد (٢) مليون برميل كمعدل تصدير خلال عام / ٢٠٠٩ بسعر لا يزيد عن (٥٠) دولار للبرميل الواحد

ان المؤشرات المتوفرة تشير الى ان البنك المركزي سوف يستمر بنفس السياسة النقدية التي اعتمدها في السنوات السابقة من اجل تقوية الدينار التي اثرت بشكل ايجابي على ظاهرة التضخم وحققت نتائج جيدة في تخفيض معدلاته الا انه في نفس الوقت اثرت على حجم الايرادات بالدينار لاغراض الموازنة ولذلك اعتمد سعر (1180) دينار لكل دولار لأغراض موازنة عام / ٢٠٠٩.

ثانياً ـ الايرادات غير النفطية

تتمثل هذه الايرادات بشكل رئيسي بالموارد السيادية العامة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم حيث مازالت نسبة مساهتها في ايرادات الموازنة العامة ضئيلة بشكل لافت للنظر مقارنة بالايرادات النفطية وهذا احد اسباب الاختلال البنيوي في الموازنة وهومؤشر خطر لابد من العمل على تنويع الايرادات وتقليل نسبة الاعتماد على الايرادات النفطية لاغراض تمويل الموازنة وان هذه الوزارة تسعى لتنويع مصادر الايرادات غير النفطية هذه وان اهم مصادر هذا الايرادات هــي:ـ

١ـ **ا لضرائب غير المباشرة :**

وأهمها الضرائب الكمركية حيث تم الغاء الرسوم الكمركية (التعرفة الكمركية) وبعدما تم الغائها استعيض عنها بـ (رسم اعادة الاعمار) بنسبة (٥%) وكان من المتوقع في عام/٢٠٠٦ تعديل هذه النسبة الى (١٠%) الا ان ذلك لم يحصل .

لقد ادى الغاء قانون التعرفة الكمركية الى تخفيض الايرادات العامة لهذا المصدر لذلك فان العنصر الذي نؤكد عليه في سياق ستراتيجية موازنة سنة/٢٠٠٩ هو ضرورة اقرار مسودة قانون التعريفة الكمركية و البدء بتطبيق (الضريبة العامة على المبيعات) والتي هي جزء من خطة الاصلاح الضريبي المقترحة على المدى المتوسط، و رغم ان جهود العمل في هذا الجانب مستمرة الا ان ذلك لن يؤثر على زيادة الايرادات المتوقعة خلال العام القادم مالم تنجز القوانين الخاصة بها (تشريعها) و(تنفيذها) .

٢ـ **الضرائـب المباشــرة**

ـ الضرائب على الدخـل:ـ حيث يتم تنفيذ مفردات خطة الاصلاح الضريبي التي من ضمنها اعداد قانون ضريبة دخل موحد، فأن الامر يستدعي لاغراض زيادة الايرادات الضريبية تحسين اداء الادارة الضريبية ونشر الوعي الضريبي بالشكل الذي يؤمن امتثال اكثر في تادية الضرائب وبالتالي الزيادة في الايرادات العامة وتقليل كلفة الجباية وان وزارة المالية وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية تسعى لتحسين اداء الادارة الضريبية وخاصة في توسع القاعدة الضريبية وجبايتها .

ـ مشروع الضريبة على خدمة الهاتف النقال :-

من المتوقع ان تبدأ ايراداته بالظهور سنة/٢٠٠٩ في حال اقرار مشروع القانون الخاص بذلك

ان تطبيق هذه الحزمة من الاجراءات مجتمعة ستساهم في زيادة نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية (الضريبية) ومن الممكن ان تساهم بشكل اكثر فعالية في اصلاح الاقتصاد العراقي وتوجيهه نحو خدمة الاهداف الوطنية .

والجدول رقم /٢ يوضح تقديرات الموارد المالية للموازنة العامة لسنة/٢٠٠٩ على وفق الحسابات الرئيسية مقارنة بسنة /٢٠٠٨ (المخطط والفعلي الاولي) والمخطط لسنة/٢٠٠٩ .

الايرادات من المنشآت العامة المملوكة للدولة:

لابد من العمل الدؤوب لتاهيل المنشآت والشركات العامة وتفعيل نشاطها من اجل تحقيق هدفين اساسيين لهما تأثير هام على الموازنة الاول تقليل الدعم الذي تقدمه الموازنة والذي يقدر بحدود (2919.971) مليون دولار سنوياً مايعادل (3446.566) مليار دينار بضمنها اقليم كردستان والثاني مساهمتها في تمويل الموازنة من خلال حصة الخزينة من الايرادات التي تحققها هذه المنشآت.

١ – ٤ – ٢ النفقات :

تشير ظاهرة عجز الموازنة المخطط التي تكررت خلال الاعوام السابقة الى تجاوز حجم الانفاق الايرادات المالية المتاحة الامر الذي يستدعي التركيز على الجانب الانفاقي لكي يمكن تكييف الموارد المالية المتاحة لتغطية الانفاق العام بدون عجز كبير ومتكرر ، حيث لايمكن الاطمئنان الى ظاهرة عودة الفوائض النقدية الناجمة عن التلكؤ في تنفيذ البرامج الاستثمارية كغطاء يعوض العجز في الموازنة، وتوضح هذه المقدمة البسيطة الحاجة الماسة الى الترشيد العلمي لابواب الانفاق العام وخاصة النفقات الجارية (التشغيلية) ومقاومة اية زيادة في النفقات الجارية وبالاخص الرواتب والاجور (تعويضات الموظفين ..) والمكافآت التقاعدية التي في حدودها الحالية قد تجاوزت المعايير الدولية من حيث نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي، لذلك لابد من مقاومة اي زيادة مالم تكون بحدود نسبة النمو الاقتصادي الذي يتحقق خلال العام.

اولاً : النفقــات التشغيليــة

يلاحظ من خلال استعراض البنود التي تندرج تحت هذا التوصيف والمبالغ التي يتم تخصيصها وانفاقها لهذه المفردات خلال السنوات الاخيرة ان تخصيصات تعويضات الموظفين(الرواتب والاجور والمكافات التقاعدية) تشكل النسبة الاكبر من النفقات التشغيلية الامر الذي يستدعي التركيز على هذا الجانب من خلال اعتماد الاساليب الادارية العلمية في رسم سياسة التعيين والابتعاد فوراً عن جعل الوظيفة العامة بمثابة اعانة او ملاذ يتم تكديس الموظفين فيه ، ويمكن ان تكون النقاط التالية بمثابة دليل عمل في هذا المجال :

١- تضمنت موازنة عام / ٢٠٠٩ استحداث درجات وظيفية جديدة لكافة القطاعات الحكومية لغرض امتصاص البطالة وتهيئة فرص عمل للعاطلين .

٢- . قيام الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بتحديد احتياجاتها من الكوادر العاملة من خلال دراسة طبيعة العمل فيها والتوصيف الوظيفي للوقوف على الحاجة الفعلية للملاكات الامر الذي يستدعي الاسراع في تشكيل (ديوان الموظفين) المنصوص عليه في الدستور ليتولى من ضمن مهامه ادارة هذه الفوائض بشكل مدروس ووضع حد لهذه الظاهرة وأعتماد اساليب علمية لغرض تاهيلها وتطويرها لتلبية احتياجات الوزارات بدلا من التعيينات الجديدة.

اما عن خلق فرص عمل لمكافحة النسب المتصاعدة للبطالة، فانها يجب ان لاتتم من خلال الوظيفة العامة لانه سيزيد الترهل ويرتب استحقاقات مالية على الحكومة طويلة الامد ربما ستستهلك اغلب مواردها في المستقبل ان لم نقل انها ستصل في يوم من الايام الى ان تكون عاجزة عن الايفاء بهذه الالتزامات وتصبح الموازنة وكأنها جدول توزيع الرواتب والمخصصات والاجور فقط. والحل الامثل هو تشجيع التوسع في البرامج الاستثمارية واعطاء فرص كبيرة لراس المال الخاص لممارسة النشاط الاقتصادي بما يخلق سوق عمل حقيقية تستوعب مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية وبما يساعد اضافة الى ذلك في ان ترسم هذه المؤسسات (التعليمية والتدريبية) برامج التأهيل وفقاً لاحتياجات سوق العمل .

٣ - اعادة النظر في قانون المفصولين السياسيين رقم/٢٤ لسنة/٢٠٠٥ والاجراءت المتبعة للتنفيذ بما يخدم الطرفين.

٤ - اما بنود النفقات التشغيلية الاخرى ، فاننا نرى ان يتم طلب التخصيصات لها وفقاً للاحتياجات الفعلية قدر الامكان مستفيدين بذلك من تجربة السنوات السابقة (عدا النفقات الطارئة) كي يتم تجنب عمليات اجراء المناقلة لاحقاً بين الحسابات الرئيسية والفرعية بما يساهم في زيادة الانفاق غير المبرر.

ثانياً: المصروفات الاخرى

ان من ضمن الانفاق في هذا المجال هو تعويضات (حرب الكويت) البالغة (٥%) من عائدات صادرات النفط الخام ويقع حل هذا الموضوع ضمن الاطار السياسي وفي حالة رفع هذا المبلغ عن الاعباء المالية العامة فان ذلك من شانه ان يشكل دعماً كبيراً لامكانيات موارد الموازنة في مواجهة الانفاق العام .

اما النفقات الاخرى فنرى الاستمرار بسياسات تحرير الموازنة العامة من هذا النوع من الاعباء المالية مع ملاحظة ان لايكون ذلك على حساب المستوى المعاشي المقبول لعموم المواطنين ويدخل ايضاً في هذا المجال موضوع بعض انواع الدعم الاخرى ونخص بالذكر هنا دعم نفقات الحج والتي نرى انها ذات فائدة محدودة على شريحة معينة ولامبرر لاستمرارها

ثالثاً: النفقات الاستثمارية

تعتبر برامج الاستثمار الحكومي واحد ة من اهم ادوات السياسة الاقتصادية التي تهدف الى تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق الاهداف الاساسية في بناء التنمية الاقتصادية المتوازنة .

ان المشكلة الاساسية في تخصيصات المشاريع الاستثمارية هو انخفاض نسب التنفيذ وتحولت الى مشكلة مزمنة في السنوات الاخيرة مثل القطاع النفطي وقطاع الكهرباء وغيرها لذا يتطلب العمل على رفع كفاءة التنفيذ ولأجل تجاوز الاخفاقات التي رافقت تنفيذ المشاريع الاستثمارية نرى :-

١. العمل على اعداد مؤشرات شاملة للمشاريع الاستثمارية للسنوات الثلاث القادمة .
٢. أن ادراج مشاريع جديدة يجب ان يعتمد على دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع المقترح .
٣. العمل باقصى جهد لانجاز المشاريع المستمرة والمباشر بها وفقاً للتوقيتات الزمنية المحددة .
٤. التوكيد على أهمية تنفيذ المشاريع من قبل الشركات والمقاولين المحليين .
٥. اعطاء الاولوية لمشاريع القطاع النفطي والطاقة الكهربائية وقطاع الخدمات العامة مع التزام الجهات المنفذة لهذه المشاريع بالعمل على تحقيق نسب الانجاز المادي وفق التوقيتات الزمنية المحددة .
٦. العمل على تعزيز البنى التحتية والمرافق الاساسية بما يساهم في رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي من جانب وتعزيزالقدرات التنفيذية للجهات المنفذة للمشاريع الاستثمارية من جهة اخرى.

١ ـ ٥ سياسة الموارد المقترحة للموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠٠٩

١ – ٥ ـ ١ ـ زيادة الايرادات النفطية :-

العمل على تحقيق التوسع الكبير والسريع في انتاج وتصدير النفط الخام، كون الموازنة ستبقى معتمدة على ايرادات النفط الخام المصدر رئيسي في تمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع الاعمار لكافة ومختلف القطاعات حتى يتم استعادة القطاعات الانتاجية الاخرى لدورها ومساهمتها في الناتج القومي مما يستوجب زيادة الانتاج والتصدير من خلال استمرار التخصيصات الاستثمارية لمشاريع القطاع النفطي لبلوغ قدرات تصديرية عالية خلال سنة /٢٠٠٩ والسنوات اللاحقة وان هذه الزيادة في الانتاج والتصدير لاتتحقق الا من خلال ماياتي :-

أ ـ استمرار التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية لقطاع النفط لسنة /٢٠٠٩ والتي تشكل (17.3%) من اجمالي تخصيصات المشاريع الاستثمارية والتي تحظى بالاولوية والحصة الاكبر منها .

ب ـ العمل لتوسيع الطاقة الاستيعابية الاستثمارية لقطاع النفط والأسراع في تنفيذ المشاريع لاستيعاب زيادة التخصيصات الاستثمارية .

ج ـ ضرورة اقرار الاطار القانوني اللازم وفسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية لاستغلال طاقات الحقول النفطية الحالية والجديدة .

ان حقيقة الامر اذا ماكان التوسع في الانتاج بالقدر الذي تحدثنا عنه اعلاه خلال الفترة الحالية، فانه ينبغي ان نتوقع في نهاية سنة/٢٠٠٩ ان تكون لنا قدرة تصديرية تعادل(2) مليون برميل / يوميا" وتزداد في السنوات اللاحقة .

١ – ٥ – ٢ ـ زيادة العوائد المالية غير النفطية :

العمل الجاد لاستحداث موارد وزيادة وتنوع مصادر جديدة لايرادات الموازنة ، كـ(فرض رسوم على استخدام الهاتف النقال) و(رسوم على استخدام السيارات) و(رسوم على حيازة السلاح) كما ان هناك ضرورة لزيادة كفاءة اداء وادارة جباية ضريبة الدخل والرسوم الاخرى بالاضافة الى ماسيتحقق من زيادة في ضريبة دخل الشركات

١ – ٥ – ٣ - الاستفـــــادة القصـــــوى مـــن منـــــــح الـــــــــدول الصديقـــــــــة :

هناك ضرورة للاسراع في توظيف المنح المقدمة من الدول الصديقة ولاشك ان هذا التوظيف السريع سيساعد على تصحيح وضع الاعتماد على موارد النفط وتقليل الضرر الذي يصاحب هذه السياسة

١ - ٦ (سياســة الانفـــاق المقترحـــة للموازنـــة العامـــة للعـــراق لسنـة/ ٢٠٠٩)

١ – ٦ – ١ النفقـــــــات

ان الانفاق الاجمالي يمثل النفقات التشغيلية بما فيها تعويضات الموظفين(الرواتب والمخصصات للموظفين والمتقاعدين) للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ونفقات الشركات والهيئات العامة المتوقفة عن العمل كليا" أو جزئيا" اضافة الى كلف النشاط العام للدولة وتخصيصات المشاريع الاستثمارية للعام القادم وكالاتي:-

اولا" :- نفقات الخدمات الامنيــة

استمرت موازنة سنة/٢٠٠٩ بتأمين الانفاق على الخدمات الامنية لتقليل دعم ومساهمة القوات المتعددة الجنسيات في هذا المجال التي بدات بالتناقص بشكل ملحوظ خلال عامي/٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ واستمرار التناقص لسنة /٢٠٠٩لأستلام القوات العراقية المهام الامنية تدريجيا" وبالنتيجة تناقصت تخصيصات نفقات الخدمات الامنية من قبل الولايات المتحدة للقوات العراقية .

ثانيا" - سياسة الدعـم الحكومـي

ان الدعم الحكومي يشكل عبئا" كبيرا" على الموازنة العامة حيث تقدم الحكومة الدعم المتمثل بدعم سلة الغـــذاء(البطاقة التموينية) ودعم قطاع الخدمات [الكهرباء ،الماء والمجاري] والدعم المقدم الى مدخلات الانتاج للقطاع الزراعي وتهدف الستراتيجية الوطنية نحو تخفيض الدعم والانسحاب التدريجي من سياسات الدعم ذات التأثير السلبي على مجمل الاقتصاد وقد بدأ تنفيذ ذلك اعتبارا" من موازنة سنة/ ٢٠٠٦ من خلال تخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة (٢٥%) عن موازنة عام/٢٠٠٥ ومع ذلك فأنها شكلت نسبة(6.07%) من اجمالي الانفاق وبنسة(7.7%) من اجمالي النفقات التشغيلية ، وعليه ينبغي الاستمرار بسياسة تخفيض الدعم الحكومي لسنة/٢٠٠٩

أما بشان نظام البطاقة التموينية سيتم اعتماد التخصيصات اللازمة لذلك ضمن موازنة سنة /٢٠٠٩ وقد يكون من المناسب العمل على اختصار أو تقليص بعض مفردات البطاقة التموينية واعتمادها على المواد الاساسية كالطحين وحليب الاطفال والرز والشاي

اما في مجال الدعم المقدم للمؤسسات والشركات العامة فنرى ان يوضع برنامج زمني يتضمن الآتـــــي :-

١ - خصخصة بعض هذه المؤسسات والشركات العامة.

٢- دعم المؤسسات والشركات العامة ذات القدرة والامكانيات المتاحة لاستعادة نشاطها واعادة هيكليتها وتحسين ادائها وتحقيق موارد ذاتية تغطي نفقاتها من خلال التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة والتي تتبعها هذه المؤسسات والشركات .

ثالثاً:- تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية

بهدف تطوير كفاءة اداء التأمينات الاجتماعية التي من شأنها محاربة الفقر والحرمان وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ولمعالجة الخزينة للبطالة ولشمول اعداد كبيرة باعانات شبكة الحماية الاجتماعية والتي تم تحديد فئاتها حسب عدد افراد الاسرة الواحدة المشمولة بها والتي تتراوح بين (٥٠،٧٠،٩٠،١٠٠،١١٠،١٢٠) الف دينار شهريا" فقد تم تخصيص (716.704) مليون دولار بما يعادله(845.711) مليار دينار(*) ضمن موازنة سنة/ ٢٠٠٩بضمنها حصة اقليم كردستان ونشير الى استمرار منح قروض صغيرة ميسرة للخريجين العاطلين لغرض تمكنهم من ايجاد فرص استثمار وعمل بهدف القضاء على البطالة وزيادة تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية لغرض شمول اكبر عدد ممكن.

.رابعا" :- تخصيصات المشاريـــع الاستثمارية

لغرض النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ومشاريع الاعمار واعادة الاعمار والاسراع بتنفيذ المشاريع الخدمية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء بما يسهم في تدعيم البنية التحتية وتطوير القطاعات المنتجة في الاقتصاد وفق الاولويات التي تتطلبها المرحلة فقد تم تحديد حجم تخصيصات المشاريع الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ مانسبته (21.7%) من حجم الانفاق حيث تم توزيع تلك التخصيصات على مستوى القطاعات كما موضح لاحقا" فقد تم تحديد سقف للانفاق الاستثماري لمشاريع القطاعات غير النفطية بنسبة (.82.6 %) من اجمالي تخصيصات المشاريع الاستثمارية .

ان تخصيصات المشاريع الاستثمارية للقطاع النفطي جاءت لغرض تأهيل هذا القطاع وتمكنه من تأهيل المشاريع التي تساهم بهدف تعزيز الموارد المالية للموازنة اضافة الى توفير العملات الاجنبية القابلة للتحويل وزيادة قدراته على الانتاج والمساهمة في معالجة البطالة حيث ان معظم احتياجات ومستلزمات القطاع المذكور تستورد من الخارج .

(*) تم الاحتساب على اساس سعر صرف (دولار / 1180 دينار)

أما فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية لقطاع الكهرباء البالغة نسبته (.8.5%) من اجمالي تخصيصات المشاريع الأستثمارية لسنة/٢٠٠٩ فقد تركزت على مشاريع تحسين وتطوير شبكات توليد ونقل الطاقة الكهربائية لاجل النهوض بهذا القطاع .
ونشير الى ان تخصيصات المشاريع الاخرى البالغة نسبتها(53.8%) من التخصيصات الاجمالية فقد تمثلت بالخدمات الاساسية للمواطنين في مجالات مختلفة (مشاريع الصرف الصحي ، الماء ، الاسكان ومشاريع اقليم كردستان وغيرها ...) والتي ستسهم في معالجة مشكلة البطالة

جـــــدول تفاصيـــل المشاريـــع الاستثماريـــة المقترحـــة لعام/٢٠٠٩

(مليار دينـــار)

تخصيـــــــــــصات عام/٢٠٠٩	المفـــــــــــــردات	الاهمية النسبيـة %
2872.056	مشاريع تنمية واعمار الاقاليم والمحافظات بما فيها اقليم كردستان	19.1
8075.204	مشاريـع الوزارات الأخرى ومشاريع اقليم كردستان	53.8
2603.55	مشاريـــع القطـــاع النفطـــي	17.3
1275.383	مشاريع قطاع الكهرباء	8.5
191.250	مشاريع انعاش الاهوار	1.3
15017.443	**اجمالـــي التخصيصـــات**	**١٠٠**

خامسا" :- تخصيصات الاقاليم والمحافظات

لغرض النهوض بالواقع التنموي للمحافظات للوصول الى التنمية المستدامة فقد تم الاستمرار بتخصيص مبلغ(2.433) مليار دولار أي مايعادل (2872.065) مليار دينارعن تنمية الاقاليم وتسريع أعمار المحافظات لسنة/ ٢٠٠٩بمافيها أقليم كردستان العراق لكون هذه الاعمال تمثل مشاريع جديدة تعتبر من ضمن تخصيصات المشاريع الاستثمارية وسيكون حجم التخصيص متناسبا" مع عدد السكان ودرجة الحرمان في ظل احكام الدستورالجديد.

١ ـ ٧ الاصلاحـــــات الاقتصاديـــــــــة

ان سياسات الاصلاح الاقتصادي تبنى على اساس تنفيذ الاهداف الستراتيجية الطويلة الامد للتقدم الاجتماعي ،فأن ستراتيجيـــة الاصلاحات الاقتصادية العراقية للسنوات القادمة تعتمد على قيام الحكومة بتشجيع السوق الحرة لتحقيق النمو الاقتصادي واعطاء دور أساس للقطاع الخاص في اعمار واعادة اعمار العراق ومشاركته في عملية التنمية المستدامة من خلال اعادة بناء البلد .

ولتحقيق اهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي لابد من نقل مهمة الادارة الحكومية في اطار توفير الخدمات الى اطار الاشراف والمراقبة والتنظيم وهذه الفرصة من شأنها ان تساهم في تعزيز دور القطاع الخاص وتقوية النظام المالي والمصرفي وتعزيز دور مؤسسات الحكومة وزيادة فاعليتها من خلال تأسيس وتنفيذ اطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون .

وفي هذا المجال لابد من الاشارة الى ان القطاع الخاص له الدور الاساس بتنوع الاقتصاد وهذا مايتطلب احداث تغيرات مؤسسيه وقانونية ملائمة، ان اية سياسات اصلاحية تنطلق من فلسفة كفاءة آلية السوق وتعظيم الايجابيات عندما تكون آلية الاسعار تعمل بصورة صحيحة فالاسعار تحدد فاعلية العديد من القطاعات الاقتصادية كالتجارة بشقيها الداخلية والخارجية وكافة عوامل الانتاج ويمكن تفعيل دور السوق في الاقتصاد باعتباره احد الادوات المهمة للسياسات الصحيحة ومن خلال الاتـــي:-

- أصلاح قطاع النفط من خلال استخدام المعايير التجارية لرفع درجة كفاءة أو حسن اداء الشركات النفطية .
- الاصلاحات التجارية ومنها التخفيف من الحصص والتعريفات الكمركية .
- اصلاح القطاع المالي والسماح بحرية ممارسة العمل المصرفي واعادة هيكلية المصارف الحكومية .
- اصلاح آلية الاسعار وازالة كافة الاسعار الادارية وتقليل حجم الدعم .
- تفعيل نشاط القطاع الخاص والعمل على خفض البطالة .
- التقليل من دور الدولة في النشاطات الاقتصادية بخصخصة المؤسسات والشركات العامة واشراك القطاع الخاص.
- الاصلاحات النقدية من خلال استخدام جميع الوسائل التي تساهم في خفض التضخم .
- تطوير القطاع الاداري في مؤسسات الدولة بما يخدم المواطن
- تشجيع الاستثمار الاجنبي
- اصلاح سوق العمـل
- زيادة الناتج المحلي الاجمالي

١ ـ ٨ الاسس والمبادىء العامة لاعداد تقديرات الموازنة العامة لسنة / ٢٠٠٩

أن أهم الاسس والمبادىء التي تم اعتمادها لاعداد تقديرات الموازنة العامة لسنة /٢٠٠٩ في ضوء الظروف والمستجدات الحالية المتوقعة والتي تحدد أهداف الموازنة المذكورة التي تعكس الاولويات الضرورية للمرحلة الانتقالية والمتمثلة بـ :-

١. اعطاء الأولوية للناحية الامنية وتوفير مستلزمات أنجاح الخطط الامنية وفرض النظام التي من شأنها مساندة المصالحة الوطنية .
٢. بناء القدرات الذاتية للوزارات والهيئات والشركات العامة لتمكينها من تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين عن طريق بناء القدرات واكتساب المهارات لجميع مستويات موظفي دوائر الدولة.
٣. تطوير الخطط والاجراءات الخاصة بتحضير الموازنة العامة وتحديد الاولويات الضرورية لتفعيل دور الدولة في تحريك النشاط الاقتصادي ضمن الموارد المالية المتاحة
٤. العمل على صياغة ألية مناسبة لتحسين القدرات التنفيذية للوزارات بما يؤمن الوصول الى موازنة ذات مرونة عالية من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة بها .
٥. السعي لتحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات بما يؤمن للتقليل النسبي لعجز (الفجوة) الموازنة العامة وتخفيف عبىء الدين العام .
٦. توزيع التخصيصات بين النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية لتحقيق التوازن المطلوب بين تقديم الخدمات العامة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب مع زيادة حجم النفقات الاستثمارية بهدف التوسع في عملية اعمارواعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية لتوفير البنية المناسبة لجذب الاستثمارات وتوفيرفرص عمل للخريجين وتقليص البطالة .
٧. من أجل الوصول الى الاهداف المتوخاة فقد تم تحديد الاولويات ومعالم تقديرات سنة/٢٠٠٩ بالتركيز على تحسين القدرات في مجالات الامن والدفاع الوطني ومشاريع القطاع النفطي والطاقة الكهربائية والخدمات المختلفة والبنية الاساسية والارتكازية والعمل على أمتصاص البطالة من خلال تنمية القطاعات والأنشطة وبناء القدرات وكذلك العمل على ضمان حقوق الانسان .

لما تقدم وبهدف الوصول الى تقديرات معقولة للموازنة دون مبالغة وفي حدود القدرات الحقيقية للتنفيذ فقد تم مايأتي :-

أ- اعتماد مبدأ الشفافية عند وضع التقديرات لتأمين التخصيصات الحقيقية في ضوء الحاجة الفعلية والقدرة على التنفيذ

ب - العمل على عدم تضخيم أجهزة موظفي الدولة من حجم الانفاق على الرواتب خارج الحدود المسموح بها اقتصاديا" والتوقف عن الصرف خارج تخصيصات الموازنة .

ج - ضرورة التركيز على انجاز المشاريع المستمرة والمباشر بها في مواعيدها المحددة لغرض انجاز اكبر عدد منها ووضعها حيز التشغيل .

د - التوكيد على أهمية تنفيذ المشاريع من قبل الشركات والمقاولين المحليين الا في الحالات التي تتطلب الخبرة الاجنبية ذلك تماشيا" مع ستراتيجية الدولة المعتمدة في توفير فرص العمل وتقليل أو معالجة البطالة .

هـ - من المعلوم ان توفير التخصيصات المعدة للأنفاق تقضي توفير الموارد المالية الكافية لتغطية الجزء المهم من تلك التخصيصات بما يقتضي تظافر الجهود لتعزيز قدرات الاجهزة المسؤولة عن متابعة وجباية الايرادات المتنوعة بأعتبارها مصادر التمويل التي تعكس أهمية النشاط الاقتصادي وانسيابية اعمال الدوائر والمؤسسات في رفد الموازنة العامة بتلك الموارد وعودتها الى الوضع الطبيعي .

و - العمل على تنشيط القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة لخدمته وتنميته ليكون قائدا" في دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية .

المهندس
باقر جبر الزبيدي
وزيـــر الماليـــة

الفصل الثاني
الايرادات والنفقات والعجز (الفجوة) في الموازنة العامة للعراق

الايرادات والنفقات والعجز(الفجوة) فى الموازنة العامة للعراق

١,٢ الايـــــرادات

١,١,٢ مقدمة:

لقد كان من اهم العوامل الرئيسة في تقرير السياسية المالية للموازنة العامة هو استعادة الموارد القائمة واستحداث موارد جديدة وتم هذا بالتوافق مع احتساب التطور في القطاع الخاص فيما سيوفر القطاع النفطي الجزء الاكبر من العائدات ،في المستقبل القريب يتطلب العمل على تنوع مصادر دخله ففي سنه/٢٠٠٩ نتوقع ان تكون إيرادات العراق حوالي(50408.216) مليار دينار أي مايعادل(42.719) مليار دولار وحسب المصادر المبينة ادناه والجدول رقم (٢) (جدول تقديرات الايرادات حسب مصادرها / ص ٤٤) يوضح ذلك

٢,١,٢ الايرادات النفطية:

ان الموارد المالية المتأتية عن النفط الخام المصدر احتسبت على أساس تصدير (٢) مليون برميل/ يوميا كمعدل و بسعر تصدير (50) دولار للبرميل الواحد مع افتراض تحسن الوضع الامني وامكانية استغلال المنفذ الشمالي للتصدير والذي كان متوقفاً خلال الفترة السابقة

(مليار دينار)

المفردات	تقديـــــرات عـــــام		نسبة النمو ½
	٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	
الايـــــرادات النفطيـــــة (*)	72893.228	43070	40.9-

(*) ان احتساب ايرادات النفط الخام المصدر لعامي/ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تم على اساس (دولار/1180 دينار)

٣,١,٢ رسوم اعادة الاعمار:

يجري العمل بفرض رسم على البضائع المستوردة (عدا البضائع للاغراض الانسانية والمستثناة) الى العراق البالغة نسبتها (٥%) حيث جاءت التقديرات المخططة لسنة /٢٠٠٩ ومن ا لمتوقع زيادة النسبة من (٥%-١٠%) بعد تشريع تعديل الرسم مدار البحث.

(مليار دينار)

المفـــردات	تقديـــــرات عـــــام		نسبة النمو % ٢/ ١
	٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	
رسوم اعـــادة الاعمـــــار	٤٠٣,٨٧	٥٠٨	25.8

٤,١,٢ المنقول من الهيئات والشركات العامة(المملوكة للدولة) :

وتتثمل بالايرادات المبينه في الجدول ادناه عن الارباح السنوية المتحققة على مستوى القطاعات (الهيئات والشركات العامة)

(مليار دينار)

ت	القطـــاع	تقـــديـــــرات عام		نسبة النمو % ٢/١
		٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	
١	المصـرفـــــــــــــي	١٧,٩٢٨	20.707	15.5
٢	النفطـــــــــــــي	١١٩٣	2000	67.6
٣	الصناعـــــــــــــي	٠,١	٠,٦	٥٠٠
٤	الزراعـــــــــــــي	٥,٠٥٧	١٥,٥٨	٢٠٨,١
٥	الخدمـــــات العامـــــــة	٠,٧٥	٠,٧٥	—
٦	الاتصـــــــــــــالات	٣٤١,٤١٥	866.35	153.7
٧	التجـــــــــــــاري	١٠,٣٦٤	11.970	15.5
٨	النقـــــــــــــل	١,٥١	1.740	15.2
	المجـــــــــــــوع	١٥٧٠,١٢٤	2917.697	85.5

٥,١,٢ اجور الخدمات العامة :

وتتمثل بالاجور المدرجة ادناه للخدمات المختلفة التي تقدمها الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة:-

(مليار دينار)

ت	المفـــردات	تقـــديـــــرات عـــــام		نسبة النمو % ٢ /١
		٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	
١	الخدمـات الصحية والمختبريـــة	١٣	٣١,٢٢٠	١٤٠,١
٢	الخدمـات الامنية والداخليـــــة	١,٤٩٦	١,٥	٠,٣
٣	خدمـــــــات استشارية وفنيـــة	٢٤	٦١,٨١١	١٥٧,٥
٤	الخدمـات الاعلامية والسياحيـة	٠,٠٩٤	٠,١١٠	١٧,٠٢
٥	الخدمـات الاجتماعية والترفيهية	٠,٠٤٢	٠,٠٥٦	٣٣,٣
المجمـــــــوع		**٣٨,٦٣٢**	**٩٤,٦٩٧**	**145.1**

٦,١,٢ الضرائب والرسوم الاخرى :

وتتمثل بضريبة المطاعم والفنادق وضريبة الاراضي ورسوم اخرى وكما هومبين ادناه :-

(مليار دينار)

ت	المفـــــردات	تقـــــديـــــــرات عـــــــام		نسبة النمو % ٢/ ١
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	
		(١)	(٢)	
١	ـم استخـدام الفضـاء الجـــــوي	3749.999	750	-80
٢	ريبـــة المطـاعـم والفنـــــــــادق	٥	٢	٦٠ -
٣	ـــــــــــــــــــــــرى	٧٩٤,٢٥٧	757.822	-4.6
المجمـــــوع		4549.256	1509.822	-66.8

٢,٢ النفقـــــــــات

١,٢,٢ مقدمة :

تخول هذه الموازنة صرف حوالي (69.165) تريليون دينار اي ما يعادل (58..614) مليار دولار لسنه/ ٢٠٠٩ كما موضح ادناه :-

(مليار دينار)

ت	المفـــردات	تخصيصات سنه /٢٠٠٨		تقديرات سنه /٢٠٠٩		نسبة النمو%	
		المصدقة (١)	المنقحة (٢)	المقترح (٣)	المتفق عليه (٤)	¼	٤/٢
١	النفقـــــات التشغيليـــــة	٤٤١٩٠,٧٤٦	61324.828	119484.526	54148.081	22.5	-11.7
٢	نفقـــات المشـاريع الاستثمـاريـــة	١٥٦٧١,٢٢٧	30772..205	35032.398	15017.443	-4.2	-51.198
	المجمـــــوع	59861.973	92097.033	154516.925	69165.523	15..5	-24.899

تم عرض المعلومات المتعلقة بالانفاق بعدة صيغ، اولاً هناك النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية لكل وزارة او دائرة مع بيان عدد العاملين ونفقاتهم، وبعد ذلك تم تقسيم الموازنة الى حسابات الموازنة العامة للعراق الثمانية وكما هو مثبت في نظام الموازنة العامة للعراق النافذ وهي (تعويضات الموظفين، السلع والخدمات ،الفوائد ، الاعانات، المنح، المنافع الاجتماعية، المصروفات الاخرى والموجودات غير المالية).

ومع هذا لا يوفر هذا العرض ارشادات مقنعة حول ماسيمكن تحقيقه عن طريق هذا الأنفاق ولتصحيح هذه الفجوة تم اعادة تقسيم النفقات التشغيلية الى الاهداف الرئيسية متوخاة في هذه الموازنة اضافة الى النفقات التشغيلية الاعتيادية لكل وزارة.

تم ادراج نفقات المشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق الموازنة مع ذكر الكلف الكلية للمشروع.

واخيرا يتم عرض ملخصا للانفاق العام لكل وزارة وهيئة قانونية حسب الحسابات الرئيسية للموازنة العامة والجداول رقم(٣،٤،٥،٦، ٧) توضح ذلك كما ان الجدولين رقم (٨،٩) يوضحان ملخص النفقات حسب المستويات لكل وزارة او دائرة غير مرتبطة بوزارة كلاً على حده.

٢,٢,٢ ملخص النفقات التشغيلية حسب المدخلات :

يقدم هذا الجدول ملخص النفقات التشغيلية على اساس الحسابات الرئيسية للموازنة العامة للعراق لسنة /٢٠٠٩ مقارنة بتخصيصات سنة/٢٠٠٨ (المصدقة والمنقحة) .

جدول النفقات التشغيلية حسب المدخلات **(مليار دينار)**

ت	المفردات	تخصيصات سنة / ٢٠٠٨		تقديرات سنة / ٢٠٠٩		نسبة النمو %	
		المصدقة (١)	المنقحة (2)	المقترح (٣)	المتفق عليه (٤)	٤/1	٤/2
١	تعـــــــــــويضات الموظفيـــــــــــن	١٦٣٧٣,٧٣١	21208.351	34867.72	25677.741	56.8	21.07
	أ- الرواتـــــــب والاجـــــــور والمخصصـــــــات	١٢٠١٦,٩٨١	16851.601	28917.162	21079.881	75.4	25.1
	ب- الرواتب والمكافأت التقاعديـــة (المساهمات الاجتماعية)	٤٣٥٦,٧٥	٤٣٥٦,٧٥	٥٩٥٠,٦	4597.86	5.5	5.5
2	السلـــــــــــــع والخدمـــــــــــات	٧٨٨٠,٧٩٥	9358.045	٢٢٧٣٥,٧٧٩	9039.388	14.7	-3.4
3	الفوائـــــــــــــــــــــد	٧٦٠	٧٦٠	٧٧٢,٠٥٥	689	-9.3	-9.3
4	الاعانـــــــــــــــــــــات	٢٣٨٣,٠٥٣	4563.292	١٢٩٥٤,٠٣٠	3446.567	44.6	-24.4
5	المنـــــــــــــــــــــح	١٩٠٨,٢٨٩	2031.860	٤٨١٣,٤٥٩	2238.471	17.3	10..1
6	المنافـــــــــــع الاجتماعيـــــــــة	٥٥٦٥,٨١٢	9151.553	١٤١٧١,٣٠٥	5585.754	0.3	-38..9
7	المصـــــــــــروفات الاخـــــــــرى	٦٣٤١,٨١٦	9410.815	13740.662	6132..527	-3.3	-34.8
8	الموجـــــــــــودات غيـــر الماليـــــــة	٢٩٧٧,٢٥	4840.911	15429.474	1338.633	-55.03	-97.07
	المجمـــــــــــــــــوع (١+..... + ٨)	44190.746	61324.828	119484.526	54148.081	22.5	-11.7

الموجودات غير المالية

تعتبر نفقات تشغيلية اذا كانت تمثل شراء المواد الرأسمالية المعتادة والضرورية لسير عمل وزارة أو ادارة ما وهذه النفقات لاتمثل مشروعا" رأسماليا" أو استثمارا" فالانفاق المخصص لشراء مركبات جديدة مثلا" تدرج تحت هذا البند .

السلـــع والخدمـــات

يدخل ضمن هذا الحساب كافة نفقات المستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات كما تدرج تخصيصات السلع والخدمات المستخدمة في انتاج سلع وخدمات تستهلكها الادارات الحكومية .

الفوائـــــــــد

وتمثل الفوائد المستحقة عن الدين العام وفوائد الحوالات والسندات والديون الخارجية

الاعانـــــــات

وتمثل تخصيصات الدعم المقدم للشركات العامة لانتاج الطاقة الكهربائية وشركات القطاع الزراعي وبقية شركـــات القطاع العام

المنـــــــــح

وتشمل تخصيصات الالتزامات الخارجيةالعربية والدولية والمنح المقدمة للمؤسسات الخدمية والثقافية والاعلامية والجمعيات الانسانية.

المنافع الاجتماعية

وتشمل تخصيصات نظام التوزيع العامة(البطاقة التموينية) وشبكة الحماية الاجتماعية وبدلات العسكريين (منتسبي وزارة الدفاع المنحلة) ونفقات الاغاثة والمعونة للمهجرين

المصروفات الاخرى

وتشمل احتياطي الطوارىء وتعويضات حرب الكويت ومبالغ تسوية الديون والتعويضات المختلفة .

(٢-٢-٣) تخصيصات النشاط العام للدولة لسنة /٢٠٠٩ مقارنة بتخصيصات سنة / ٢٠٠٨ المصدقة والمنقحة .

(١) نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)

كان من اهم ركائز قرار مجلس الامن الدولي رقم ٩٨٦ هو توفير حصة شهرية غذائية لكل مواطن لقاء قيمة رمزية، وتمثل هذه الحصة الدخل الرئيسي لأعانة العديد من العوائل العراقية، وتقدر القيمة الكلية لهذا البرنامج لسنة /٢٠٠٩ بـ(4200) مليار دينار اي ما يعادل (3559.322) مليون دولار سنويا وتم ادراج هذا المبلغ ضمن حساب المنافع الاجتماعية (عدا اقليم كردستان) .

(مليار دينار)

المفـــــــــــردات	تخصيصات سنة /٢٠٠٨		تقديرات سنه/٢٠٠٩		نسبة النمو%	
	المصدقة (١)	المنقحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	¼	٤/٢
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	3928	6985.72	١٠٩٩٧	4200	6.9	-39.8

(٢) احتيـــاطي الطـــــوارئ

وضع المبلغ لتلبية كافة النفقات المحتملة وغير المدرجة في تقديرات الموازنة لسنة / ٢٠٠٨ وادرجه ضمن نفقات (المصروفات الاخرى) (بمافيهاا اقليم كردستان).

(مليار دينار)

لمفـــــــــــردات	تخصيصات سنة /٢٠٠٨		تقديرات سنه/٢٠٠٩		نسبة النمو%	
	المصدقة (١)	المنقحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	٤/١	٤/٢
احتيـــاطي الطوارئ	2090.621	699.953	٢٠٠٠	1700	-5.2	-18.6

(*) هناك مبالغ لم تتم الاجراءات اللازمة لمناقلتها لغرض صرف رواتب منتسبي الدولة والقطاع العام استناداً للقانون رقم (٢٢) لسنة / ٢٠٠٨

(٣) تعويضـــات حرب الكـــويت

لقد الزم قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٤٨٣) العراق بدفع (٥%) من اجمالي عائدات صادرات النفط الخام المصدر الى الكويت كتعويضات عن الحرب وتم ادراج هذا المبلغ ضمن حساب (المصروفات الاخرى).

(مليار دينار)

المفـــــــــردات	تخصيصات سنة /٢٠٠٨		تقديرات سنه/٢٠٠٩		نسبة النمو%	
	المصدقة (١)	المنفحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	٤/١	٤/٢
تعويضات الحرب على الكويت	٢١٢٢,١١	3644.661	3445.6	2153.500	1.5	-40.9

(٤) دعم الهيئات والشركات العامة(المملوكة للدولة) (SOEs)

توظف الهيئات والشركات العامة حوالي (٦٣٣٢٣٣) منتسب ابتداءاً من كانون الثاني/٢٠٠٩ وان وجود الاختيارات المتعددة للمستهلك والأسعار المنخفضة التي اقترنت بفتح الحدود ستصبح العديد من هذه الهيئات والشركات العامة غير مربحة .

توفر هذه الموازنة (3446.566) مليار دينار أي ما يعادل 2920.8) مليون دولار لدعم هذه الشركات العامة لسنه / ٢٠٠٩ بما فيها الشركات العامة في اقليم كردستان لغرض تمكنها من معاودة نشاطاتها وعملها ولكن هذا الدعم لن يوفر دعما لاعادة هيكلة حقيقية للمنشآت المدمرة أو لاستثمارات جديدة.

وسيتم لاحقا تحديد مبلغ الدعم المخصص لكل من هذه الهيئات والشركات العامة لعدم توفر المعلومات الكافية لحد ألان لكل شركة عامة وستتوجه الشركات والهيئات العامة اعلاه من خلال وزاراتها الى وزارة المالية لطلب الدعم وعلى أساس كل حالة على حدة وعندما تصبح المعلومات المتوفرة عن هذه الشركات اكثر وضوحا" سيتم إعلام الشركات أعلاه بالتخصيصات في مواعيد ثابتة وسيتم تحديث المعلومات عنها أولاً بأول . تم أدراج هذه المبالغ ضمن تخصيصات (حساب الاعانات) .

(مليار دينار)

المفـــــــــــــردات	تخصيصات سنة /٢٠٠٨		تقديرات سنه/٢٠٠٩		نسبة النمو%	
	المصدقة (١)	المنفحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	٤/١	٤/٢
دعم الهيئات والشركات المملوكة للدولة	2383.052	4563.292	١١٥٢٩,٠٣	3446.566	44.9	-24.5

(٥) الرواتب والمكافآت التقاعدية

وتتمثل بالمساهمات الاجتماعية حيث هناك مجموعة من الرواتب والمكافآت التقاعدية الواجب دفعها في العراق وتشمل رواتب متقاعدي الخدمة المدنية والعسكرية والأشخاص المترتبة أعالتهم على المذكورين أعلاه تم ادراج هذا المبلغ ضمن تخصيصات (تعويضات الموظفين بما فيها اقليم كردستان.

(مليار دينار)

المفـــــــــــــردات	تخصيصات سنة /٢٠٠٨		تقديرات سنه/٢٠٠٩		نسبة النمو%	
	المصدقة (١)	المنفحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	٤/١	٤/٢
الرواتب والمكافآت التقاعدية	5039.757	5175.298	٤٨٦٠,٦	4597.860	-8.7	-11.1

(٦) بدلات المسرحين من الخدمة العسكرية

تضمنت الموازنة العامة لسنه /٢٠٠٩ تخصيص مبلغ (٢٥٣) مليار دينار عن بدلات المسرحين من الخدمة العسكرية وهو ذات التخصيص المعتمد ضمن موازنة سنه/ ٢٠٠٨ وذلك لكون سيستمر منحها لمنتسبي وزارة الدفاع المنحلة لحين استكمال معاملات احالتهم على التقاعد وتم ادراج هذا المبلغ ضمن حساب (المنافع الاجتماعية)

(مليار دينار)

المفـــــــــــردات	تخصيصات سنة/ ٢٠٠٨		تقديرات سنه/٢٠٠٩		نسبة النمو%	
	المصدقة	المنفقة	المقترحة	المتفق علية	٤/١	٤/٢
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)		
بدلات المسرحين من الخدمة العسكرية	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	-	-

(٧) دعـــم المزارعيـــن

لقد تم دعم المزارعين ولعقود طويلة من قبل الحكومة وتضمن هذا الدعم في احد جوانبه تقديم الدعم للمدخلات الزراعية وفي الجانب الأخر تسببت السيطرة على الأسعار في سوق الإنتاج الزراعي وتعتمد الموازنة على نقطتين ارتكازيتين أساسيتين هما زيادة أسعار الناتج الزراعي الى أسعار السوق وتوفير الدعم بطريقة اكثر كفاءة وادرج هذا المبلغ ضمن تخصيصات حساب الاعانات بمقدا ر(412.477) مليار دينار لسنه/ ٢٠٠٩ بما فيها اقليم كردستان اي ما يعادل (349..556) مليـون دولار مقابل (574) مليار دينار سنة /٢٠٠٨ بما فيها دعم المشتقات النفطية لأغراض القطاع الزراعي .

(٨) تم تخصيص مبلغ (84.42) مليار دينار كدعم عن فوائد القروض الصغيرة التى تمنح عن القروض الميسرة للخريجين والمزارعين الصغار وقروض اخرى بهدف تقليص البطالة مقابل (71.5) مليار دينار عن ما هو مخصص لعام / ٢٠٠٨.

(٩) فوائد حـوالات الخـزينـــة

تضمنت الموازنة العامة لسنه /٢٠٠٩ تخصيصات عن فوائد حوالات الخزينة مقدارها (312.5) مليار دينار مقابل(٥٤٨) مليار دينار لسنه/ ٢٠٠٨ وفوائد على القروض الاجنبية وفوائد اخرى بلغت (373.5) مليار دينار وتم أدراج هذا المبلغ ضمن حساب (الفوائد)

(١٠) المؤسسات البلدية ومديريتي الماء والمجاري

تضمنت الموازنة العامة لسنة/٢٠٠٩ منحه لكل من موازنة (المؤسسات البلدية، مديرية الماء و مديرية المجاري) مقدارها (645.659) مليار دينار بما فيها اقليم كردستان مقابل (357.618) مليار دينار التخصيصات المنقحة لسنة / ٢٠٠٨ لغرض تمكنها من تأدية اعمالها الخدمية، اما فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية لكل منها فقد ادرجت ضمن المشاريع الاستثمارية لوزارة البلديات والاشغال العامة.

(١١) امـــــانـة بغـــــــــداد

بلغت منحة امانة بغداد ما مقداره (511.505) مليار دينار لسنة/ ٢٠٠٩ مقابل(٥٥٠) مليار دينار التخصيصات المنقحة لسنة / ٢٠٠٨ لغرض تمكنها من اداء اعمالها المتعلقة بمعالجة تخسفات المجاري وتنقية مياه الشرب وتنظيف المدينة وغيرها بالاضافة الى مبلغ(382.5) مليار دينار عن المشاريع الاستثمارية والتي تم ادراجها ضمن حساب المنح المدرج ضمن موازنة وزارة المالية .

(١٢) مشاريـع تنميـة الاقـاليـــــــم وبناء المساكن

تم تخصيص مبلغ (3872.065) مليار دينار لغرض مشاريع تنمية الاقاليم وتسريع الاعمار لسنة / ٢٠٠٩ في المحافظـــات كافة بما فيها اقليم كردستان وسيجري تخصيص المبالغ لكل محافظة متناسباً مع عدد السكان ودرجة الحرمان في ظل احكام الدستور الجديد وعلى ان تكون تلك التخصيصات تحت تصرف مجالس المحافظات .
وفيما يلى جدول خلاصة تخصيصات النشاط العام حسب الاغراض والانشطة

٣,٢ العجز(الفجوة) في الموازنة العامة للعراق :

تقدم هذه الموازنة تخويل للالتزام والإنفاق المالي من قبل الحكومة العراقية لسنة /٢٠٠٩ والتي جاءت لتلبية الحد المعقول الذي تسمح به الموارد المالية المتاحة للنفقات الجارية (المتكررة) للحكومة العراقية البالغة(50408.216) مليار دينار اي ما يعادل (42.719)مليون دولار، وبعض نفقات المشاريع الاستثمارية الأكثر ضرورة والتي مقداره(15017.443) مليار دينار اي ما يعادل (12.728) مليار دولار للبرامج الملحة لنفقا ت المشاريع الاستثمارية واعادة الأعمار، ستواجه الموازنة عجزاً لسنه /٢٠٠٩ يقدر ب(18757.307) مليار دينار اي ما يعادل(15.896) مليار دولار وستسعى الحكومة للحصول على المنح الدولية ومجموعة الاستثمارات لتمويل الاحتياجات الأساسية لأعمار واعادة الاعمارو التطوير.

اجمالي الموازنة للسنتين (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

(مليار دينار)

ت	المفـــــــردات	تخصيصات سنه /٢٠٠٨		تقديرات سنه / ٢٠٠٩		نسبة النمو%	
		المصدقة (١)	المنفحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	٤/١	٤/٢
١	النفقات الشغيليـــــــــــة	٤٤١٩٠,٧٤٦	61324.828	119484.526	54148.081	22.5	-11.7
٢	نفقات المشاريع الاستثمارية	١٥٦٧١,٢٢٧	30772.205	35032.399	15017.443	-4.2	-51.2
٣	اجمالي النفقات (١ +٢)	٥٩٨٦١,٩٧٣	92097.033	154516.924	69165.523	15.5	-14.05
٤	الايـــــــــــــرادات	٥٠٧٧٥,٠٨١	80476.109	٧٣٧١٢,٤٣	50408.216	-0.7	-37.3
٥	لعجـــــز في الموازنة(٤ - ٣)	٩٠٨٦,٨٩٢	11620.924	81804.494	18757.307	106.4	61.4

لقد حددت الموازنة احتياجات اساسية لاعادة التطوير والاعمار، وامكانية تمويل معظمها، سوف تعمل الحكومة للبحث عن دعم من المنح الدولية ومجموعة الاستثمار لتلبية الاحتياجات غير المنفذة.

الفصل الثالث
الدرجات الوظيفية للعاملين

الدرجات الوظيفية المستحدثة في ملاك الوزارات والدوائر الممولة مركزياً :

يتضمن الجدول رقم (١) عدد الموظفين العاملين في ملاكات الوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنه /٢٠٠٩ (ص ٤٠و٤١) وقد تم توفير تخصيصات الرواتب وفق نظام رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة / ٢٠٠٨ وحسب المستويات الوظيفية المعتمدة ويمثل عدد القوى العاملة للجهات المذكورة بضمنها اقليم كردستان. ونشير الى ان الموازنة العامة لسنة/ ٢٠٠٩ تضمنت استحداث (29455) درجة وظيفية اضافة الى الدرجات الوظيفية الشاغرة او التي ستشغر ذلك لتعيين الخريجين الجدد من الاختصاصات الطبية والصحية والتعليمية والتدريسية

ت	الـــــــوزارة	الوظائـــــــــف	الاحـــداث
1	الخارجية	مختلفة	59
2	الصحة	صحية وطبية	6000
3	العدل	مختلفة	2000
4	التربية	مدرس،معلم، حارس امني وموظف خدمة	9000
5	الشباب والرياضة	مختلفة	109
6	التجارة	مختلفة	67
7	النقل	مختلفة	74
8	الاعمار والاسكان	مختلفة	227
9	التعليم العالي والبحث العلمي	تدريسية	2000
10	الكهرباء / منظومة الطاقة الكهربائية	عسكرية	6571
12	مجالس المحافظات	مختلفة	1788
13	الادارات المحلية في المحافظات	مختلفة	530
14	هيئة الاستثمار	مختلفة	750
15	مجلس القضاء الاعلى	مختلفة	٢٨٠
	المجمـــــــــوع العـــــــــام		29455

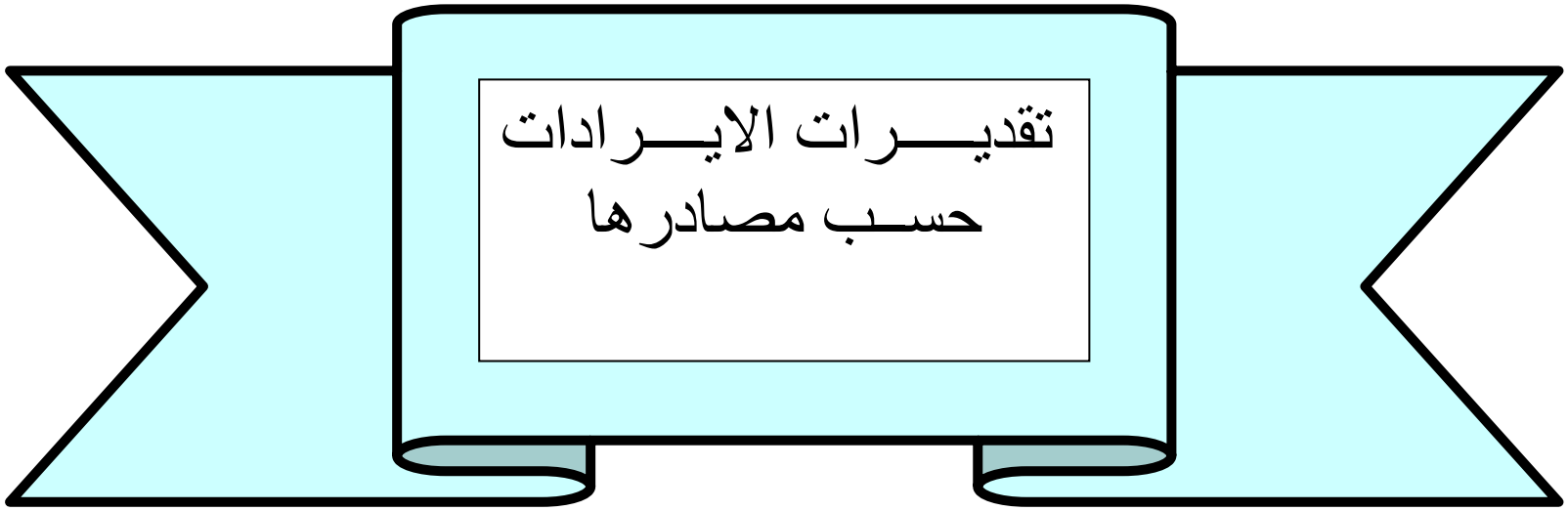
تقديـــرات الايـــرادات
حســب مصادرها

جدول رقم (٢) تقديرات الايرادات حسب مصادرها :

(مليار دينار)

ت	المفـــــــردات	تقـــديـــرات		نسبة النمو% ٢/١
		سنة/ ٢٠٠٨ (١)	سنة/ ٢٠٠٩ (٢)	
١	الايردات النفطيـــــــــــــــــــــة	72893.228(*)	43070	-40.9
٢	لكمـــــــــــــــــــارك (رسم اعادة الاعمار)	٤٠٣,٨٦٩	508	25.8
٣	ضريبـــــــة الدخل الخاصـــــــة للافـــــراد	١٩٣	290	٥٠,٢
٤	ضريبـــــــة الدخل للشركـــــــــــــات	٢٧٠	390	44.4
٥	ضريبـــــــــــــــــــــة دخل الموظفين	٩٦	٢٩٠	٢٠٢,١
٦	خل الفوائـــــــــــــــــــــــد	٤٠٢	838	108.4
٧	لمنقول من الهيئات والشركات العامة(المملوكة للدولة)	١٥٧٠,١٢٤	2917.697	85.8
٨	جور الخدمـــــــــــــــــــات	٣٨,٦٣	٩٤,٦٩٧	١٤٥,١
٩	لضرائب والرسوم الاخـــــــــــــــرى	4587.888	1509.822	-71.5
١٠	ضريبـــــــــــــــــــــة المكس	٦٠	500	733.3
	المجمـــــــــــوع	**80476.109**	**50408.216**	**-37.4**

(*) تم احتساب ايرادات النفط الخام المصدر لعام / ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على اساس (دولار / ١١٨٠)

الفصـل الرابـــع
جـدول تقديـرات الموازنـــة العامـــة لسنة / ٢٠٠٩

جـــدول رقـــم (٨)
ملخص النفقـــات حســب الـــــوزارات

جـــدول رقـــم (٩)
الدوائــر غيــر المرتبطـة بـــوزارة

الجـداول الاحصائيــة للموازنــة الاتحاديــة لجمهوريــة العـراق لعام/ ٢٠٠٩ مع الرسوم البيانية